

2- منهج التعليق على الأحكام و القرارات

ويقصد بالتعليق على الأحكام و القرارات القضائية " هو دراسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة ، تهدف الى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب من أجل ترسيخها في ذهنه "

وهناك عدة طرق للتعليق على الأحكام و القرارات القضائية و من بينها :

المنهج الأول :

يحتوى هذا المنهج على ثلاث مراحل رئيسية وهي :

1- المقدمة : وتتضمن التعريف بالحكم و تاريخ صدوره و الجهة التي أصدرته ، أسماء الخصوم و صفاتهم ، اسم القضاة ، الخ

2- الموضوع : ويتضمن تحليل الحكم أو القرار من الناحية الشكلية و الموضوعية فيستخرج الوقائع والحيثيات و يرتبها و يتعرض الى جانب الإجراءات التي تكشف عن المراحل القضائية التي مر بها النزاع

3- الخاتمة : بها يتم تقييم الحكم أو القرار القضائي ، حيث يبدئ المعلق رأيه حول صحة الحكم أو القرار أو ما شابه من عيوب و مكانته في ظل الاجتهاد القضائي .

المنهج الثاني :

يقسم التعليق على الحكم أو القرار القضائي الى مرحلتين رئيسيتين و هما المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية .

أولاً : المرحلة التحضيرية :

وهي مرحلة يستخرج فيها الطالب من الحكم او القرار موضوع التعليق قائمة تحتوى بالترتيب على :

أ- الوقائع : وهي تلخيص للخصومة ، أي هي وصف النزاع قبل وصوله الى القضاء و هي كل الاحداث التي نشأ بسببها النزاع من أفعال مداية و أقوال أو تصرفات قانونية وهنا يجب على الطالب المعلق مراعاة مايلي :

✓ أن لا يستخرج إلا الوقائع التي تهم في حل النزاع .

✓ استخراج الوقائع و عرضها متسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها في شكل نقاط

✓ الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في الحكم أو القرار .

✓ تكييف الوقائع تكييفا قانونيا صحيحا

ب- الإجراءات : وهي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي

الى غاية صدور الحكم أو القرار القضائي محل التعليق و يجب على الطالب أن يراعي

في استخراجها ما يلي :

✓ تحديد مستوى الجهة القضائية صاحبة الإجراء .

✓ ايضاح و تبين كل اجراء بدقة و ايجاز

✓ تفادي افتراض أي اجراء جديد لم يمر به النزاع بعد

ج- الإدعاءات : وهي مزاعم و طلبات أطراف النزاع (الخصوم) و الأسس القانونية

التي استندوا إليها للمطالبة بحقوقهم ويمكن القول بأن هذه الأدعاءات تساعد

الطالب على **استخراج المشكل القانوني** لكن مع **مراعاته ما يلي :**

✓ ذكر الإدعاءات مع شرح كل الحجج و الأسانيد القانونية التي استند اليها كل طرف

✓ ترتيب الإدعاءات و الاكتفاء بالإدعاءات المذكورة في الحكم أو القرار .

د- تحديد المشكل القانوني : و هو السؤال الذي يتبادر الى ذهن القاضي عند فصله

في النزاع و بعد سماعه الى إدعاءات الخصوم و بحكم تضارب هذه الإدعاءات يتكون في

ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي

يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم وهذا أيضا مما يعين الطالب من استخراج المشكل

القانوني من الإدعاءات و كذلك من الحل القانوني الذي توصل اليه القاضي .

هـ- وضع خطة مناسبة : بعد هذا البحث حفيف به هنا الطالب أن يضع مخططا أو تصميمما مناسباً للتعليق يشبه الدراسة أو البحث و هذا بعد أن استوعب جوهر الحكم أو القرار القضائي .

ثانيا : المرحلة التحريرية :

أو ما بعرف بالمرحلة التنفيذية وفيها يتعرض الطالب الى مناقشة المسائل القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي نظريا بالرجوع الى المعلومات النظرية المتعلقة بهذه المسألة و تطبيقيا بتطبيق تلك المعلومات على قضية الحكم أو القرار القضائي موضوع التعليق و يتم هذا وفقا لخطة محكمة متكونة – كما تقدم – من مقدمة و صلب موضوع و خاتمة

المنهج الثالث :

يراعي هذا المنهج خصوصية و طبيعة ما يصدر عن كل درجة من درجات التقاضي أو بحسب كل مرحلة من مراحله ، فيفرق بين الحكم و القرار في خطوات التعليق

① **التعليق على حكم قضائي :** نتبع المراحل التالية :

1- أطراف النزاع

2- سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني

3- الإدعاءات (طلبات المدعي و دفوع المدعى عليه)

4- المسائل القانونية

5- المبادئ القانونية

6- الحل الذي قدمته المحكمة الابتدائية

7- مناقشة الحل : وتكون عن طريق مراجعة تطبيق المبادئ القانونية على الوقائع .

التعليق على قرار المجلس القضائي :

وتكون بنفس الطريقة و الماحظ أن المعلق يهتم بالوقائع لأن هاته الاخيرة ترد بشكل مفصل في الحكم القضائي و القرار الصادر عن المجلس بينما لا يهتم بها في قرار المحكمة العليا لانها تسرد بشكل مختصر جدا لأن المحكمة العليا محكمة قانون .

② التعليق على قرار المحكمة العليا :

أولاً : عرض القرار ويكون عن طريق المراحل التالية :

1- الأطراف

2- سبب الطعن بالنقض

3- الإشكالية

4- الحل الذي قدمته المحكمة العليا

ثانياً : مناقشة القرار: ويتعرض فيه المعلق للمسائل القانونية التالية :

نقد القرار:

1- ذكر النصوص القانونية التي تتعارض مع محتوى القرار.

2- ذكر الآراء الفقهية التي تتعارض مع القرار.

3- ذكر الاجتهادات القضائية التي تتعارض مع القرار.

تأييد القرار:

1- ذكر النصوص القانونية التي يستند إليها القرار.

2- ذكر الآراء الفقهية التي تؤيد القرار .

3- ذكر الاجتهادات القضائية التي تؤيد القرار.

الحل المقترح : ويكون إما بتأييد قرار المحكمة العليا أو بمعارضته ويكون الحديث إما

أن يتوافق مع الاجتهاد القضائي أو يكون اجتهاد قضائي جديد .